

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار رقم ٦٥ لسنة ٢٠١٨ «بالتفوضى»

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف

التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفوضى في بعض الاختصاصات :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد جلسة ٢٠١٦/٢/٢٩

باعتماد الحساب الختامي للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالي ٢٠١٦ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة في ٢٠١٨/٧/٢٢ :

قرار:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد والسوق التابع لها عن العام المالي ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٠,٣٠٧١٥٩٩٧ ج (فقط سبعة ملايين ومائة وتسعة وخمسون ألفاً وتسعين جنيهاً وثلاثون قرشاً لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٧٥٦٥٤٢,٢٤ ج (فقط أربعة ملايين وبعمائة وستة وخمسون ألفاً وخمسمائة وأثنان وأربعون جنيهاً وأربعة وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٦,٣٤٢٨ ج (فقط مليونان وأربعين ألفاً وثلاثة آلاف وأربعين ألفاً وثمانية وثمانية وعشرون جنيهاً وستة قروش لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٥,٥٢٨٤٤٤٥٧ ج (فقط ثمانية وعشرون مليوناً وأربعين ألفاً واربعين ألفاً وخمسمائة وسبعين جنيهاً وخمسة قروش لا غير).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري.

تحريراً في ٢٠١٨/٧/٢٢

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد